

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2000/3/Add.2
5 July 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

البند ١١ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك مسائل:
حالات الاختفاء والإعدام بإجراءات موجزة

الإعدام خارج القضاء، أو بإجراءات موجزة، أو تعسفا

تقرير المقررة الخاصة، السيدة آسمة جاهانغير، المقدم عملا
بقرار اللجنة ٣٥/١٩٩٩

البعثة إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وألبانيا

إضافة

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٥ - ١	مقدمة
٣	١٧ - ٦	أولا - الملاحظات
٦	٢٠ - ١٨	ثانيا - التوصيات

مقدمة

١- قامت المقررة الخاصة ببعثة إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أيار/مايو، وإلى ألبانيا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٩. وكانت هذه هي أول بعثة ميدانية تقوم بها المقررة الخاصة منذ تعيينها في آب/أغسطس ١٩٩٨. وكان الهدف الرئيسي من الزيارة هو جمع معلومات من المصدر مباشرة فيما يتعلق بالحالة في كوسوفو، بغية تقييم وتقدير الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بولايتها والتي أفادت التقارير بوقوعها في هذه المنطقة. وتود المقررة الخاصة أن تنتهز هذه الفرصة للتعبير عن تقديرها لحكومتها جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية ألبانيا لمساعدتها في تأدية مهمتها. وتود المقررة الخاصة أيضاً أن تشكر جميع ممثلي الوكالات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والأفراد الذين تمكنوا على الرغم من خطورة الحالة في المنطقة من توفير الوقت اللازم لمقابلتها والتحدث معها أثناء البعثة.

٢- وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تلقت المقررة الخاصة معلومات موجزة عن الموقف من الموظفين الميدانيين لمكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في سكوبيا وأجرت أيضاً لقاءات مع المسؤولين في وحدة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأجرت أيضاً مناقشات مع ممثلي المنظمات غير الحكومية ومنها منظمة العفو الدولية وهيئة رصد حقوق الإنسان. ولدى إقامتها في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، قامت بزيارة مخيم سگران حيث أتيحت لها الفرصة لمقابلة عدد من اللاجئين قاموا بالادلاء بأقوالهم بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حوادث القتل خارج القضاء، التي كانوا شهوداً لها. وقامت المقررة الخاصة أيضاً بزيارة معبر الحدود في بلاتشي حيث تحدثت مع اللاجئين الذين كانوا ينتظرون الدخول إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وفي سكوبيا، أجرت المقررة الخاصة أيضاً لقاءً موجزاً مع السيد بورييس تراكوفسكي، نائب وزير الخارجية.

٣- وفي ألبانيا، أجرت المقررة الخاصة لقاءات في تيرانا مع ممثلي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وأجرت أيضاً مناقشات مع المنظمات غير الحكومية المحلية التي قامت بموافاتها بالنتائج التي توصلت إليها من المقابلات التي أجرتها مع اللاجئين. وقامت المقررة الخاصة أيضاً بزيارة مخيم اللاجئين في مالي أي روبييت حيث أتيحت لها الفرصة لإجراء مقابلات مع اللاجئين الذين قدموا لها بياناً عن انتهاكات حقوق الإنسان التي كانوا شهوداً لها. واستمعت أيضاً إلى أقوال أخرى في مخيم روشبول في دوريس. وفي تيرانا، أجرت المقررة الخاصة أيضاً لقاءً مع النائب العام لألبانيا، السيد أربين راكيبلي.

٤- ولقد أعد هذا التقرير المرحلي عن البعثة التي قامت بها المقررة الخاصة إلى المنطقة بهدف تقديم بيان موجز عن النتائج التي توصلت إليها وانطباعاتها من الزيارة، وهو يعتمد إلى حد بعيد على المعلومات التي جمعتها المقررة الخاصة أو موظفوها أثناء البعثة. ونظراً لأن المقررة الخاصة لم تتمكن من الاتصال بالسكان أو من

الوصول إلى المناطق التي تقع في بقية أرجاء البلد، فقد وجدت أنه يتعين أن يقتصر نطاق هذا التقرير على الأحداث التي وقعت في كوسوفو وعلى الادعاءات المتعلقة بها.

٥- وتتلقى المقررة الخاصة بصورة مستمرة معلومات يجمعها ويحللها الموظفون الميدانيون التابعون لعملية الطوارئ في كوسوفو التابعة لمكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان الذين يعملون في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وألبانيا والجبل الأسود منذ أوائل نيسان/أبريل ١٩٩٩. وتشير التقارير الواردة من المنطقة إلى استمرار ارتكاب حوادث القتل بلا محاكمة وإلى احتمال ازدياد تدهور الحالة أيضا في المستقبل القريب وفي الأجل المتوسط. وتفيد التقارير أيضا بقيام القوات المسلحة بالمنطقة بتعريض حياة المدنيين طوعا وعن قصد للخطر. وبينما لا يزال التركيز الأولي للاهتمام على مأساة الألبان من أهالي كوسوفو الذين يطردون من ديارهم ومن البلد فإنه من الواضح أنه يلزم المزيد من المعلومات فيما يتعلق بحالة المجموعات الإثنية الأخرى في كوسوفو. وللالتمام بكافة جوانب هذه الأعمال الوحشية وكذلك بنطاقها وحجمها، تعتزم المقررة الخاصة تقديم تقرير نهائي أكثر شمولاً في مرحلة لاحقة بعد تحليل الأقوال والمعلومات التي جمعت بالمنطقة. وهناك أيضا حاجة ملحة إلى تمكين المراقبين الدوليين، وكذلك الموظفين التابعين لمكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان، من الدخول مرة أخرى إلى كوسوفو لإمكان البدء في التحقيقات وعمليات التحقق من الأعمال الوحشية التي يدعى ارتكابها بالموقع. وتعتزم المقررة الخاصة أيضا القيام ببعثة إضافية إلى المنطقة قبل تقديم تقريرها النهائي إلى لجنة حقوق الإنسان.

أولا - الملاحظات

٦- بينما من الواضح أنه يلزم المزيد من العمل قبل إمكان تقديم تقييم كامل للحالة فإن المقررة الخاصة ترى مع ذلك أنه يمكن بل ويلزم تقديم بعض الملاحظات الهامة بناء على المعلومات التي جمعت حتى الآن. وفيما يلي موجز لهذه الملاحظات.

٧- تتم عمليات القتل في معظم الحالات عن طريق قوات تخضع مباشرة أو بطريق غير مباشر لرقابة حكومية. وتفيد أغلبية الأقوال التي أدلى بها مباشرة إلى المقررة الخاصة بأن الأفراد التابعين لوحدات الشرطة الصربية أو الجيش اليوغوسلافي أو القوات شبه العسكرية هم المسؤولون عن هذه الجرائم. ويبدو أن العديد من أبشع عمليات القتل المشار إليها في التقارير تم عن طريق وحدات شبه عسكرية تعمل إما بالتعاون مع قوات الشرطة أو القوات العسكرية الموجودة بالموقع أو التي تعمل بالقرب منه أو بموافقة صريحة أو ضمنية من هذه القوات. ويبدو أن القوات الحكومية كانت تتدخل بصورة استثنائية فقط لمنع أو وقف قتل المدنيين. وتفيد التقارير أيضا بقيام مدنيين صربيين مسلحين أحيانا بارتكاب هذه الجرائم ولكن توجي الملاحظات الأولية بأن هؤلاء الأشخاص كانوا يعملون في معظم الحالات بالاشتراك مع قوات حكومية أو قوات شبه عسكرية أو أن هذه القوات كانت مصاحبة لهم. وتشير الأقوال أيضا إلى أن القوات المسؤولة عن هذه الجرائم كانت تعمل في معظم الأحوال بتوجيهات من قائد أو رئيس يعرفونه بوضوح.

٨- ولم تكن عمليات القتل محصورة في منطقة أو مناطق معينة من كوسوفو ولكنها وقعت في كل مكان وبطريقة منتظمة. وبينما يبدو أن بعض أعمال العنف الأشد ضراوة والجماعية قد وقعت في مناطق يشتهب تقليديا في إيوائها لأعضاء جيش تحرير كوسوفو فلقد تأثرت أماكن كثيرة بلا تمييز، خاصة في الأجزاء الشرقية من كوسوفو، مع أنها كانت منذ وقت طويل بمنأى عن أعمال العنف والتدمير.

٩- ووقعت عمليات الإعدام بإجراءات موجزة في ظروف وحالات مختلفة: فشوهدت ورويت للمقررة الخاصة ومساعدتها عمليات قتل فردية وجماعية مستهدفة وعشوائية. وتشير التقارير التي أحيطت المقررة الخاصة علما بها إلى استهداف الحركيين أو المحامين أو المثقفين أو غيرهم من الشخصيات المعروفة مباشرة وقتلهم. وارتكبت عمليات القتل على ما يبدو لبث الرعب بين الجمهور وحرمان المجتمع الألباني في كوسوفو وقيادته السياسية من الأشخاص الذين يتمتعون بمكانة أدبية عالية والقادرين على توحيد الصفوف وقيادة المجتمع.

١٠- وفي هذا السياق، تود المقررة الخاصة أن تشير بالتحديد إلى الوفاة المفجعة للبروفيسور فهمي أغاني، الذي كان من المفكرين المرموقين ومستشاراً للدكتور إبراهيم روغوف. وكان البروفيسور أغاني أيضا عضوا في الوفد الألباني لكوسوفو في محادثات رامبوييه. وتشير البلاغات المتعلقة بالأحداث التي وقعت قبل وفاة البروفيسور أغاني مباشرة إلى أنه في ٦ أيار/مايو، وبينما كان يستقل أحد القطارات مع ركاب آخرين، صدرت الأوامر لهم بمغادرة القطار لوجوب إعادة القطار إلى برستينا بعد إغلاق الحدود مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة عند معبر الحدود في بلاتشي. وقامت الشرطة حسبما جاء في التقارير بجمع مجموعات من الشبان الذين كانوا يستقلون القطار وهددت بإعدامهم. ولاجتذاب اهتمام الشرطة وأملا في منع وقوع القتل، وقف البروفيسور أغاني طبقا للتقارير وأزال الملابس التنكرية التي كان يرتديها لتجنب القبض. وبعد ما تعرفت الشرطة على البروفيسور أغاني قامت فعلا بإخلاء سبيل الشبان. وأخذت البروفيسور أغاني في سيارة كانت تحمل لوحات معدنية مدنية. وتلقى على ما يبدو ضباط الشرطة الذين كانوا بالسيارة والذين كانوا يرتدون الزي الرسمي أوامر عن طريق أجهزتهم اللاسلكية فغادروا المكان ومعهم السيد أغاني إلى غاية غير معروفة. ولم تتمكن أسرة السيد أغاني من معرفة مكانه رغم تكرار سؤال السلطات إلا في اليوم التالي عندما سمعت في المذيع أنه تم العثور على جثته في لبلان. وعندما توجهت قرينة السيد أغاني إلى مشرحة المستشفى في برستينا للتعرف على جثة زوجها أكد لها مدير المشرحة أن جثة السيد أغاني قد نقلت إلى المشرحة في ٦ أيار/مايو، أي في نفس يوم اختطافه. وبينما كانت المقررة الخاصة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أتاحت لها الفرصة لمقابلة عدد كبير من أفراد أسرة البروفيسور أغاني وقامت بتعزيتهم.

١١- وشعرت المقررة الخاصة أيضا بإزعاج وحزن عميقين لعلمها بمقتل السيد باجرام كلمندي، وهو من الألبان الكوسوفيين المرموقين المدافعين عن حقوق الإنسان، وإبنه كاسريوت وكوشتيم في أواخر آذار/مارس ١٩٩٩. وتفيد التقارير بقيام الشرطة في ٢٥ آذار/مارس بأخذ السيد كلمندي وإبنه من منزلهم. وظل المكان الذي نُقل إليه الرجال الثلاثة غير معلوم إلى حين العثور على جثثهم في محطة للبنزين على الطريق بين برستينا وكوسوفو بولي في اليوم التالي.

١٢- ووصف اللاجئون أيضا كيفية إطلاق النار بصورة عشوائية على مجموعات من اللاجئين تضم نساء وأطفالا وأشخاصا مسنين أثناء محاولتهم الفرار من ديارهم وقراهم. ولدى قيام المقررة الخاصة بزيارة مخيم للاجئين في ألبانيا أتيحت لها الفرصة للتحدث مع إحدى اللاجئات من قرية تقع بالقرب من سوفاريكا. وطبقا لأقوالها، اقتحم أفراد من الشرطة والجيش والقوات شبه العسكرية القرية في ٢٥ آذار/مارس. وعندما حاول أهالي القرية الفرار قام أفراد الشرطة والعسكريون بإطلاق النار وقتلوا سبعة أشخاص بغير تمييز. وبعد الدفعة الأولى من النيران تمكن أهالي القرية الذين كانوا لا يزالون على قيد الحياة من الوصول إلى نهر قريب ولكن لحق بهم نفس الرجال المسلحين الذين أطلقوا النار مرة أخرى على الحشد. وقُتل نتيجة لذلك طبقا للتقارير، أربعة أشخاص آخرون.

١٣- وتصف بعض البلاغات المروعة للغاية كيفية ارتباط عمليات القتل الفردية أو العشوائية أو الجماعية بالترحيل الجبري. ففي بعض الأحوال مثلاً، كان يُلتقط أفراد من المدنيين عشوائياً من بين الأهالي ويُقتلون على الفور بهدف بث الرعب بين المدنيين من أجل تعجيل عملية الترحيل. وفي مخيم سغران في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تلقت المقررة الخاصة البلاغ التالي من امرأة من غلوففيتش. ففي ٢٠ نيسان/أبريل حضر أربعة من الرجال يرتدون زي القوات شبه العسكرية إلى مسكنها وأمروا الأسرة بأكملها بالتجمع في غرفة المعيشة والجلوس على الأرض. وطلب هؤلاء الرجال من الأسرة تسليم جميع ما لديهم من ممتلكات قيمة ونقود أجنبية. وبينما كان اثنان من الرجال المسلحين يفتشون المسكن تقدم أحد الرجلين اللذين كانا يتوليان حراسة الأسرة وأطلق فجأة النار على شقيق الشاهدة وأصابه بجرح خطير. واتجه عندئذ الرجل المسلح الآخر نحو شقيقها وأطلق عدة أعيرة نارية على رأسه. وانصرف الرجال الأربعة بعد ذلك عندما لم يعثروا على شيء ذي قيمة بالمسكن. وتمكنت المرأة وأسررتها رغم وجود أعداد كبيرة من العسكريين ومن رجال الشرطة، ورغم استمرار العنف بالمدينة من نقل جثة شقيقها إلى مقبرة مجاورة حيث دُفن دون اتباع مراسم الدفن.

١٤- وفي حالات أخرى، أُبديت طبقاً للتقارير أسر كبيرة بأكملها تضم العديد من النساء والأطفال ويصل عددها أحياناً إلى ٢٠ شخصاً في عمليات من قبيل الإعدام الجماعي. وتصف بعض الأقوال كيفية قيام قوات الشرطة أو الجيش أو القوات شبه العسكرية بمحاصرة قرى بأكملها. وفي حالات كثيرة، كان يتم فصل النساء والأطفال عن الرجال وكانت تصدر الأوامر للنساء والأطفال بالفرار بينما يوضع الرجال في صف واحد ويعدمون على الفور. وتشير روايات أخرى إلى قيام قوات من الشرطة أو العسكريين أو القوات شبه العسكرية بإصدار الأوامر إلى اللاجئين بالفرار انقاداً لحياتهم ثم قيامها بإطلاق النار على اللاجئين الهاربين. وروى رجل من قرية لبلان للمقررة الخاصة كيف كانت أسرته، ومعها آخرون، محاطين بقوات شبه عسكرية في أحد الوديان بينما كانوا يحاولون الفرار من المنطقة. وعندما حاول القرويون المشردون الخروج من هذا الحصار أطلقت القوات شبه العسكرية النار عليهم، وقتلت أشخاصاً كثيرين. وحضرت بعد ذلك مجموعة من الأفراد شبه العسكريين إلى القرويين وطلبت منهم تسليم جميع النقود والأشياء ذات القيمة الموجودة معهم. وتمكن أحد القرويين، من الشبان، من شق طريقه إلى الغابات. فقتل آخران فوراً على سبيل الانتقام. وقام الأفراد التابعون للقوات شبه العسكرية بعد ذلك بفصل الرجال عن النساء والأطفال وأمروا النساء والأطفال بمغادرة المكان. وتم إيقاف عربة أمام المجموعة المتبقية التي كانت تضم نحو ١٠٠ من الرجال وكانت هذه العربة تحمل مدفعين رشاشين على سطحها. وصدرت الأوامر للرجال بالعدو في اتجاه

الغابة المحيطة بهم وعندئذ أطلق أفراد القوات شبه العسكرية طبقاً للتقارير النار من المدفعين الرشاشيين. ويعتقد الشاهد أنه أحد الأفراد القليلين الذين نجوا من هذه المذبحة.

١٥- وكانت عمليات القتل تتم في حالات كثيرة بطريقة قاسية ومهينة للغاية. واستمعت المقررة الخاصة إلى أقوال كثيرة، مؤيدة ببلاغات مستقلة أخرى، تصف كيفية القيام بإساءة معاملة الضحايا بشدة، وإذلالهم، وفي بعض الحالات تشويهم قبل قتلهم. ولم تسلم جثث القتلى أيضاً من هذا الحقد وهذه الكراهية. وهناك أيضاً عدة بلاغات بشأن حرق الجثث في محاولة واضحة لإخفاء الأدلة على الفظائع. وتصف البلاغات المقدمة إلى المقررة الخاصة والى الموظفين التابعين لمكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان المقابر الجماعية، بما في ذلك الأماكن التي توجد بها هذه المقابر.

١٦- ويتبين من أقوال الضحايا والشهود أن القوة الدافعة لعملية الترحيل الجبري هي الرغبة الملحة في الانتقام من أعمال منظمة حلف شمال الأطلسي، علاوة على الكراهية الإثنية المعلنة بوضوح.

١٧- وفي هذا السياق من العنف والوحشية، تود المقررة الخاصة أن تشير إلى أنه وجدت، بصرف النظر عن الفظائع التي ارتكبت والجو اللاإنساني والكنيب الذي وُصف في بلاغات وأقوال عديدة، بعض التصرفات الملحوظة التي تدل على نزاهة وشجاعة وشفقة بعض الأشخاص الذين حاولوا رغم تعرضهم لمخاطر شخصية كبيرة تقديم المساعدة إلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أو إنقاذهم. وتُعرب المقررة الخاصة عن تأثرها العميق بالشجاعة والنزاهة التي بدت من أشخاص مثل البروفيسور أغاني الذين أعربوا عن استعدادهم لتعريض أنفسهم لمخاطر كبيرة من أجل إنقاذ الآخرين. واستمعت المقررة الخاصة أيضاً إلى بلاغات تصف حالات تمكنت فيها مجموعات من اللاجئين من إنقاذ أقاربهم أو حتى غرباء من الرجال بمساعدتهم على الاختفاء في قوافلهم. وروت أيضاً بعض اللاجئين اللاتي أجرت المقررة الخاصة مقابلات معهن كيفية قيام جنود، وهم عادة من المجندين الشبان، وفي بعض الحالات أفراد من الشرطة، بمحاولة منع الآخرين من الاعتداء على السكان المدنيين ومن ارتكاب الفظائع ضدهم. وقام أفراد الشرطة أحياناً بمطالبة الأشخاص المعرضين بشكل خاص للخطر بالفرار حيث أن هذا هو الطريق الوحيد لإنقاذ حياتهم. وهذه الأعمال النزيهة تدعو إلى الأمل في مواجهة أسوأ أشكال السلوك البشري.

ثانياً - التوصيات

١٨- إن فداحة الحالة مروعة، وأي استنتاجات عامة ستكون في غير محلها وتافهة في هذه المرحلة من النزاع. ومن الواضح أنه ينبغي مناشدة السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا لوضع حد فوري لعمليات القتل والعنف في كوسوفو. ومن الواضح أيضاً أنه ينبغي أن يتاح للمراقبين الدوليين، وكذلك المراقبين التابعين لمكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان، ووسائل الإعلام الوصول مرة أخرى إلى كوسوفو لإجراء المزيد من البحث في التجاوزات التي يُدعى ارتكابها وعرض حقيقة الموقف بأكملها على المجتمع الدولي.

١٩- ولا يجوز الإفلات من العقاب عن جرائم من قبيل الجرائم التي ارتُكبت في كوسوفو حسبما جاء في التقارير. وينبغي التحقيق مع الأشخاص المسؤولين مباشرةً عن حوادث القتل المنتظمة والمقصودة المذكورة ومحاكمتهم على كل من المستوى الدولي والمستوى الوطني. ولذلك تشجع المقررة الخاصة المحكمة الجنائية الدولية على مواصلة تحقيقاتها بغية تقديم مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني للمحاكمة. وينبغي مراعاة أن تكون جميع الاجراءات القانونية الجارية في الجو المفعم با لحقد والعداء السائد مستقلة تماماً، وأن تراعي بدقة جميع المعايير ذات الصلة المتعلقة بقواعد الاجراءات القانونية.

٢٠- وهناك فيما يتعلق بالمستقبل تحديات أعظم شأناً للمجتمع الدولي فيما يتصل بأزمة كوسوفو. فأولاً، ينبغي وضع حد للحلقة المفرغة للأعمال الانتقامية. وثانياً، ينبغي إعادة بناء الثقة بين المجموعات الإثنية التي أُسيئت معاملتها بمثل هذا القدر من الوحشية. وثالثاً، ينبغي إعادة بناء المجتمع المدني وينبغي إرساء قواعد المواطنة المسؤولة في هذا المجتمع الذي يعاني من الخوف والذعر. وهناك تحدٍ أعظم شأناً أيضاً وهو ضمان عدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان بالحجم المشهود الآن في كوسوفو. وتستحق الدروس المستفادة من أزمة كوسوفو مناقشة على مستوى عالٍ بينما لا تزال بعض القضايا الرئيسية بغير حل وتتطلب بحثاً وحلاً على أساس مدروس. ومن بين المسائل التي يلزم الرد عليها ما يلي:

(ب) كيف ومتى ينبغي أن يستجيب المجتمع الدولي لعلامات التحذير المبكر بالأزمة؟

(ب) في حالة عدم وجود إجراء جماعي من جانب المجتمع الدولي للكشف عن الأعمال المروعة والفظائع التي تُرتكب ضد الإنسان والتي بدأت تنكشف، هل يجوز السماح لدولة أخرى أو لمجموعة من الدول باتخاذ أي إجراء من طرف واحد، وإذا كان هذا جائزاً، هل ينبغي إضفاء الطابع القانوني على مثل هذا التدخل الإنساني، مع مراعاة ملائمة الحالة وأبعادها، وظروفها؟ هذه هي بعض المسائل والشواغل التي تعتزم المقررة الخاصة أن تبحثها وأن تناقشها بمزيد من التفصيل في تقريرها المقبل.

— — — — —